الأنباء
الجمعة 30 مارس 2018

لمشاهدة الصفحة PDF

الغانم والوفد المرافق غادر جنيف عقب اختتام مشاركته في المؤتمر الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي

أعضاء الوفد الكويتي يشيدون بالإنجاز العربي والإسلامي بإقرار البند الطارئ بشأن أحقية الفلسطينيين بعاصمتهم القدس

جنيف
موفد «الأنباء»
رشيد الفعم

غادر رئيس الشعبة البرلمانية الكويتية رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له أمس الخميس مدينة جنيف السويسرية عقب اختتام مشاركته في أعمال المؤتمر الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد خلال الفترة من 23 إلى 28 الجاري.

وكان في وداع الغانم على أرض المطار مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير جمال الغنيم وأعضاء المندوبية.

ويضم الوفد البرلماني المشارك كلا من النواب نايف المرداس ود.خليل أبل وعلي الدقباسي والحميدي السبيعي وعمر الطبطبائي وصفاء الهاشم والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

من جهتهم، أعرب عدد من أعضاء الوفد البرلماني الكويتي المشارك في أعمال المؤتمر الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي الذي اختتم اعماله اول من امس عن ارتياحهم للنتائج التي خرج بها المؤتمر وعلى رأسها الانجاز العربي والإسلامي بإقرار البند الطارئ بشأن أحقية الفلسطينيين بعاصمتهم القدس.

وعبرت النائبة صفاء الهاشم عن رضاها لنتائج مشاركة الوفد البرلماني الكويتي برئاسة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في المؤتمر الدولي والذي بدأ من حضورها مع الرئيس الغانم للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، وقالت «فندنا في اجتماع اللجنة كل الادعاءات ولا أريد أن أقول عنها أكاذيب لأنه يعز علي أن يضع أحد أكاذيب ووقائع غير صحيحة وغير صادقة في شكاوى ضد الكويت إلى الاتحاد البرلماني الدولي».

وأضافت «تمكنا من تفنيد كل ادعاء على حدة بالأدلة والبراهين والاثباتات وبتوثيق كامل شمل الفيديو ورسائل مسجلة وواضحة من داخل المجلس وكذلك تمت الاستعانة بمحاضر مجلس الأمة».

وأشارت الهاشم إلى أنها وأعضاء الوفد البرلماني الكويتي حرصوا منذ البداية على التواجد في اللجان والتواصل مع باقي الوفود من مختلف بقاع العالم لإنجاح المقترح الكويتي بشأن القضية الفلسطينية وأحقيتهم بعاصمتهم القدس، وفعلا نجح المقترح بالأغلبية وتم اسقاط الاقتراح المقدم من الكيان الصهيوني.

وقالت «شعرت أن مجلس الأمة الكويتي يختلف كثيرا عن باقي البرلمانات ومكانته واضحة بين نظرائه، واتضح ذلك في جلسة الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي، اذ حرصت الكثير من الدول على الالتقاء بالرئيس الغانم وأعضاء الوفد وهذا شيء يرفع رأسنا في المحافل الدولية».

وفي ختام تصريحها، أعربت الهاشم عن اعتزازها بالبرقية التي أرسلها صاحب السمو الامير الشيخ صباح الأحمد الذي أثنى فيها على أعضاء الوفد الكويتي وردوده على الشكاوى المقدمة على الكويت، قائلة «أحب أن أشكر سموه وأؤكد أن إعلاء اسم الكويت والدفاع عنها في المحافل الدولية هو واجبنا وجزء من القسم الذي أقسمنا عليه».

بدوره، قال النائب د.خليل عبدالله أن الوفد الكويتي برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خاض معركة سياسية ديبلوماسية شرسة مع الكيان الصهيوني الذي «اعتقد اننا دخلنا في حرب علنية معه وبفضل الله وتعاضد الوفود العربية والإسلامية تمكنا من هزيمته وإقرار مقترحنا بأحقية الفلسطينيين في عاصمتهم القدس وإدانة الانتهاكات التي يمارسونها ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة».

وأضاف «نحن في المعسكر الديبلوماسي نمثل الديبلوماسية الشعبية وما قمنا به تجاه أشقائنا الفلسطينيين هو واجب قومي وشرعي وإنساني».

ولفت إلى أن الانتصار الكويتي على الكيان الصهيوني أثبت عدة أمور في مقدمتها أن الوفد الكويتي منبوذون على الصعيد الدولي وأن هناك العديد يرفض ما يقومون به من انتهاكات غير إنسانية، إضافة إلى أن «الديبلوماسية الكويتية التي يقودها حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه بدأت تنعكس على بقية مؤسسات الدولة».

وأوضح أننا «لمسنا مكانة البرلمان الكويتي بين البرلمانات الأخرى من خلال مشاركتنا في هذا المؤتمر الدولي ومن خلال الاجتماعات التنسيقية والثنائية التي عقدناها مع عدد من الدول، وحرصنا على أن نحمل على عاتقنا سمعة دولتنا المعروف عنها بسياستها المتزنة والذكية والمهمة والفاعلة، وما قمنا به هو واجب علينا وليس منة».

من جانبه، أكد النائب علي الدقباسي المكانة المتميزة التي يحظى بها البرلمان الكويتي على الصعيد الإقليمي والدولي، مشيرا إلى أن الوفد الكويتي ساهم في تنسيق ووحدة المواقف العربية والإسلامية ما أدى إلى وجود مجموعة جيوسياسية فاعلة ومؤثرة أثمرت في نجاح وإقرار البند الطارئ على جدول أعمال المؤتمر الدولي.

وأضاف «ان دمج المقترحات العربية والإسلامية مع المقترح الكويتي هو إشارة واضحة لمدى فعالية مشاركة البرلمان الكويتي ونجاحه بالتأثير في اتخاذ القرار السياسي، فبرلماننا يحظى باحترام واسع وواضح، وإذا استمر هذا التنسيق سنتمكن من مقاومة كل من يمس حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة خاصة في فلسطين».

واشار الدقباسي الى الردود الكويتية على الادعاءات التي وجهت للكويت والمساس بسمعتها في المحافل الدولية، «فهنا لا ينظرون إلى النائب أو اسمه وإنما إلى البلد الذي ينتمي إليه، لذلك نرى أنه تتم المناداة باسم الدولة في المؤتمرات والمحافل الدولية، ويشرفني أننا تمكنا من دحض تلك الادعاءات وكل تهمة وافتراء تمس بلدنا».

على صعيد متصل، أكد النائب عمر الطبطبائي أن الكويت بالتنسيق مع الدول العربية والإسلامية حققت انتصارا سياسيا كبيرا على الكيان الصهيوني بإقرار البند الطارئ بشكل نهائي ليتم إدراجه على جدول أعمال المؤتمر وهو الاقتراح الذي يقضي بأحقية الفلسطينيين بعاصمتهم القدس وتسليط الضوء على الانتهاكات المستمرة التي يمارسها هذا الكيان المحتل.

وأشار إلى أن الشعبة البرلمانية الكويتية حققت الانتصار الثاني للسنة الثانية على التوالي بإقرار البند الطارئ الثاني وهو انجاز للأمة العربية والإسلامية بعدما نجحنا بإقرار بند الانتهاكات التي تمارس ضد مسلمي الروهينغا في المؤتمر السابق.

من جهته، اعرب النائب نايف المرداس عن ارتياحه لنتائج مشاركة الوفد البرلماني الكويتي في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي والذي حقق انتصاراً كويتياً جديداً بإقرار البند الطارئ المتعلق بأحقية الفلسطينيين بعاصمتهم القدس وإدانة الانتهاكات التي يمارسها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

وشدد على أن الوفد الكويتي برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مستمر بالتصدي لقضايا الأمة في المحافل الدولية.

أعضاء الوفد الكويتي خلال أحد اجتماعات المؤتمر

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم لدى مغادرته جنيف عقب اختتام مشاركته في أعمال المؤتمر الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي

الاتحاد البرلماني الدولي
1889
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

لأول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

جملة من التعديلات المقترحة على المرسوم رقم 324 لسنة 2011

«المرأة والأسرة» بحثت شروط وقواعد منح المرأة قرضاً إسكانياً.. وتنجز تقريرها الشهر المقبل

ناقشت لجنة شؤون المرأة والأسرة التعديلات المقترحة على قوانين الرعاية السكنية للمرأة على أن تستكمل النقاش النهائي في اجتماع سيعقد في 19 أبريل المقبل بحضور وزيرة الإسكان وممثلي بنك الائتمان.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، ان اللجنة اجتمعت اليوم (أمس) بكامل أعضائها لمناقشة موضوع التعديلات المدرجة منذ زمن على جدول أعمالها.

وأضافت أنه كان من المفترض أن تبت اللجنة في هذا الموضوع بشكل نهائي بعد مناقشة التعديلات التي تمت ما بين اللجنة المشكلة من النائب د.عبدالكريم الكندري وفريق فني وقانوني من المؤسسة العامة للرعاية السكنية ومكتب وزيرة الإسكان وبنك الائتمان.

وقالت الهاشم «بصفتي رئيسة للجنة مؤمنة بأنه إذا كانت هناك مساواة كما نص عليها الدستور، والعدالة الاجتماعية تتطلب منح الحقوق ذاتها للمرأة والرجل».

وأكدت قناعة اللجنة منذ البداية بوجود حقوق تتعلق بالقرض الإسكاني تمنح للرجل فيجب أن تمنح للمرأة أيضا، موضحة أن الفئات المستحقة للقرض الإسكاني هي المرأة الكويتية المتقدمة لطلب الرعاية السكنية، ومن ضمنها من لم يسبق لهن الزواج أو المطلقات طلاقا بائنا أو الأرامل وكل مواطنة كويتية مسنة بلغت 65 عاما.

وأشارت الهاشم إلى أن اللجنة أضافت تعديلا بأن يشمل القانون المرأة المسنة التي لم يسبق لها الزواج.

وكشفت أن من ضمن التعديلات التي تناولتها اللجنة ألا تكون صاحبة الطلب مالكة لعقار تم استملاكه أو تثمينه أو بيعه أو التصرف فيه بأي شكل من الأشكال بمبلغ يزيد عن 300 ألف دينار، كما يشترط ألا يزيد نصيبها في ذلك التصرف مع مبلغ القرض عن 300 ألف دينار.

وأكدت أن التعديلات تنص على أن يقدم البنك قروضا بدون فوائد وفقا لأحكام هذا المرسوم للمرأة الكويتية المطلقة طلاقا بائنا أو الأرملة ولأي منهما أولاد كويتيين أو غير كويتيين.

وأضافت أن المرأة التي لم يسبق لها الزواج يتم إعطاؤها القرض الإسكاني مع امرأة أخرى من أقاربها من الدرجة الأولى أو الثانية حتى تكون مفهوم الأسرة الكويتية المكونة من شخصين.

وأشارت إلى أن القانون بصيغته السابقة ينص على ألا تكون المرأة مالكة لعقار تزيد مساحته على 200 متر أو شريكة في ملكية عقار تكون حصتها فيه بحدود هذه المساحة، ولكن اللجنة عدلت المساحة إلى 100 متر.

وبينت أن شروط الحصول على القرض الإسكاني ألا يقل سن الطالبة للقرض عن 21 عاما وانقضاء عامين على وقوع الطلاق البائن وأن يكون لها أولاد غير متزوجين وقت تقديم الطلب إذا كانت مطلقة أو أرملة.

وأشارت إلى أن اللجنة أضافت على القانون تعديلا يقضي بأن تستثنى من شرط إحضار حكم قضائي أو إقرار موثق بثبوت الحضانة إذا بلغ الأولاد سن 15 عاما والبنت 18 عاما.

وعن مساواة المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ولديها أبناء بالمواطن المتزوج من أجنبية، أشارت الهاشم إلى أنه يشترط لطلب القرض الإسكاني أو البيت استمرار الزواج 5 سنوات وأن يكون الزوج مقيما في الكويت ووجود أبناء.

وأضافت «كما يشترط على المواطن المتزوج من أجنبية ثبوت استمرار الزواج 5 سنوات ووجود أبناء».

وبينت أنه بالنسبة للمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي مقيم في الكويت فيجب أن يكون انقضى على الزواج 5 سنوات، لافتة إلى أن مؤسسة الرعاية السكنية تطلب حاليا شهادة من المنافذ لضمان ألا يكون الزواج صوريا.

ولفتت إلى وجود تحايل بأن يعقد الزواج أو يتم الطلاق بشكل صوري حتى تأخذ المرأة السكن بصفة إيجارية منخفضة، وفي نفس الوقت تكون المرأة التحقت بزوجها في بلد آخر بعقد زواج جديد.

وأشارت الهاشم إلى أنه سيتم التعديل على قانون الرعاية الإسكانية بأنه لا يشترط اشتراك امرأتين في طلب السكن أو القرض الإسكاني في حالات المرأة الكويتية المطلقة طلاقا بائنا والأرملة وليس لأي منهما أولاد وغير المتزوجة إذا بلغت أي منهن الـ 40 عاما.

وأكدت أن التعديلات التي قدمتها الحكومة بناء على رأي فني مشكل من قبل مجلس الأمة والحكومة وعليه تم اتخاذ هذه التعديلات وناقشتها اللجنة اليوم.

وقالت الهاشم فيما يخص قضية الـ 70 ألف دينار من بنك الائتمان، أخذت رأي مدير البنك للاستفسار فيما يخص موضوع المرأة الكويتية المطلقة أو الأرملة التي لديها أبناء لم يتزوجوا بعد، وتساءلت: ماذا سيحدث لهم إن حصلت على قرض السبعين ألفا وتزوج الأبناء فهل يحق منحهم قرضا؟

وأضافت أنه أكد أن الأرملة أو المطلقة التي لديها أبناء لن يتم حرمانهم من الحصول على قرض مستقبلا ان تزوجوا لأن البنك لا يشركهم بالوثيقة ولا بالعقد مع والدتهم المطلقة أو الأرملة.

وأكدت الهاشم أنه تم الاتفاق على نقل الكثير من الاختصاصات لجزء من مهام المؤسسة ومنها أن يتم تأجير سكن ملائم للكويتية التي لديها أولاد والمتزوجة من مقيم غير كويتي ومقيم في الكويت لمدة خمس سنوات وليس لها أولاد.

وأضافت وكذلك المرأة الكويتية المطلقة طلاقا بائنا والأرملة التي ليس لديها أولاد والمرأة الكويتية التي بلغت الأربعين عاما ولم تتزوج وذلك لفك التشابك الموجود حاليا.

وعن حكم المحكمة الدستورية، قالت الهاشم ان الحكم واضح في عدم مساواة الرجل والمرأة في النزاع بشأن القرض الإسكاني والسكن، مضيفة أننا الآن أمام سلطة تشريعية منفصلة قائمة بذاتها.

وأكدت أن اللجنة عملت وفقا لمادة دستورية واضحة بأحقية المواطن في الرعاية السكنية، مضيفة أنه من حق المحكمة الدستورية القبول أو الاعتراض فهذا حقهم.

وأكدت الهاشم حرصها على حصول المرأة على سكن، وعدم حرمانها من الرعاية وأنها ما زالت ضد توفير الحكومة للعمارات لهم.

وقالت إن الكويتية غير المتزوجة تمنح مكافأة مساعد مسن بقيمة 500 دينار وأن حالات الشقق في حالة يرثى لها و«السكنية» متكاسلة وعندما قررت تبني الموضوع بنت وحدات في مكان بمنتصف الصحراء.

وطالبت الهاشم بدمج المجتمع وليس عزله وأن توفير عمارات مخصصة في مدينة صباح الأحمد سيعزل المواطنات عن المجتمع، مضيفة «إذا لا تريدون ذلك أعطوا المرأة قرض السبعين ألفا وهي تبني بيتها ما سيشجع القطاع الخاص».

وطالبت الهاشم الحكومة بتنفيذ مشاريع متكاملة صالحة للسكن، مؤكدة أنها رأت شخصيا أن شقق صباح السالم تحتاج إلى صرف ما يقارب من 10 إلى 15 ألفا عليها لكي تصبح صالحة للسكن.

وختمت الهاشم أن اجتماع اللجنة المقبل سيكون في 19 ابريل بحضور ممثلي بنك الائتمان ووزيرة الإسكان للانتهاء من هذا الموضوع ورفعه إلى مجلس الأمة.

صالح عاشور وصفاء الهاشم ود.عبدالكريم الكندري خلال اجتماع اللجنة

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

العدساني يطالب الحكومة بتقديم حساب ختامي لميزانية التسلح

طالب النائب رياض العدساني النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد بتقديم حساب ختامي عن الفترات السابقة يبين فيها أوجه صرف الميزانية الاستثنائية التي أقرها المجلس الماضي لتعزيز وزارة الدفاع. وقال العدساني في تصريح صحافي إن هناك مخالفة مالية صريحة في عدم تقديم حساب ختامي مفصل عن القانون الذي أقره المجلس السابق بالإذن للحكومة بأن تأخذ من الاحتياطي العام 3 مليارات دينار ميزانية استثنائية لمدة عشر سنوات لتغطية حاجة وزارة الدفاع من التسليح والمعدات العسكرية.

وطالب العدساني وزير المالية، ووزير الدفاع وديوان المحاسبة والمراقبين الماليين بالتنسيق فيما بينهم وتقديم حساب ختامي مفصل عن أوجه الصرف لهذه الميزانية، والمبلغ المتبقي من المليارات الثلاثة المسحوبة من الاحتياطي العام.

رياض العدساني

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

وأوضح ان المبلغ المقدر لميزانية تعزيز وزارة الدفاع وصفقات التسليح التي تتضمن صفقة «اليورو فايتر» هو 6 مليارات و200 مليون دينار.. 3 مليارات و200 مليون دينار منها من الميزانية العامة.. و3 مليارات تسحب من الاحتياطي العام.

وأشار العدساني إلى أن هذه الاعتمادات تشكل أكثر من نصف الاعتمادات التي خصصت لتعزيز ميزانية الدفاع منذ الاستقلال ولغاية الآن، حيث صدرت منذ الاستقلال 8 مشاريع بقوانين بشأن تعزيز ميزانية التسلح من الاحتياطي العام وبلغت قيمتها وفقا لهذه القوانين 6 مليارات و800 مليون دينار.

وذكر ان أكبر صفقة تمت بعد الغزو الغاشم بقيمة 3 مليارات ونصف المليار وفقا للقانون رقم 46 لسنة 1992.

في موضوع آخر، أكد العدساني ان تقديرات الحكومة للميزانية العامة للدولة بمبلغ 20 مليار دينار غير صحيحة، بدليل انهم قدموا في لجنة الميزانيات رقما آخر بمبلغ 21 مليارا ونصف المليار دينار. وبين ان الحكومة تصرف على الميزانية أكثر مما هو مقدر فيها ويتم السحب من حساب العهد الذي تضخم من 196 مليون دينار في السنة المالية 1993/ 1994 إلى أن وصل 6 مليارات دينار حاليا.

هايف: تنظيم إعلانات الأفراد على وسائل التواصل بما لا يخالف القانون والآداب العامة

تقدم النائب محمد هايف باقتراح برغبة بإضافة بند جديد إلى لائحة الإعلانات في شأن تنظيم الإعلانات التي يقوم بها الأفراد حتى لا تخالف القانون والآداب العامة والنظام العام، وجاء في مقدمة الاقتراح ما يأتي: تنامت خلال الآونة الأخيرة، ظاهرة قيام الأفراد المشاهير أو ما يطلق عليهم مصطلح (فاشينستات) بالدعاية والإعلان للمنتجات والمشاريع التجارية المختلفة ورغبته في زيادة شهرته، يقوم بعض هؤلاء المشاهير، بالترويج للسلع والخدمات بأسلوب مخالف في كثير من الأحيان للقانون والآداب العامة، والنظام العام، ولما كانت الإعلانات بشتى صورها، تنظمها لائحة الإعلانات الصادرة بقرار وزير البلدية رقم 172/2006 وتعديلاته، وحيث إن اللائحة المذكورة جاءت خلوا من أي

محمد هايف

إشارة لهذا النوع من الإعلانات، ورغم أن سياسة الدولة هي تشجيع الشباب على العمل في شتى المجالات، إلا أن ذلك من المفترض أن يكون وفق ضوابط وقيود تراعي عدم الخروج على أحكام الشرع الحنيف والقوانين السارية في البلاد فضلا عن التقاليد والأعراف الاجتماعية الراسخة والذوق العام، لذا فأنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: وطالب هايف في اقتراحه بالآتي:

1ـ إضافة بند جديد إلى لائحة الإعلانات في شأن تنظيم الإعلانات التي يقوم بها الأفراد بشكل مباشر أو عبر حساباتهم في وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف مراعاة التوازن بين مصلحة المجتمع وثوابته الشرعية والقانونية والأخلاقية، وبين المصلحة الفردية وحرية التعبير.

2ـ يوكل تعديل اللائحة إلى لجنة تضم خبراء ومتخصصين من الجهات العامة ذات العلاقة كوزارات الإعلام والبلدية والأوقاف والعدل بالإضافة إلى الإدارة العامة للفتوى والتشريع، على أن تولي الحكومة هذا الأمر عناية خاصة ان يعطى هذا الأمر أولوية واستعجالا واهتماما خاصا لخطورة آثاره البعيدة المدى على المجتمع الكويتي.